



دور رئيس الجمهورية في تأليف الحكومة

تناول هذه المسألة العديد من رجال القانون الدستوري ، حيث اعتبر بعضهم أن صيغة هذه الفقرة تشكل مشروع خلاف خطير بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في حال عدم توصلهما إلى اتفاق على تشكيل الحكومة ، لأن الدستور لم ينص على آلية لحسم هذا الخلاف الذي قد يؤدي استمراره إلى تعريض البلاد لأزمة حكم أو لفراغ دستوري (1). وهذا ما حصل في لبنان أكثر من مرة بعد تعديلات الطائف لا سيما في الفترة التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري (2) .

وقد اعتبر البعض أن مسألة تأليف الحكومة تتأثر بشخص الرئيس المكلف ، لكن دور هذا الأخير لا يحجب بالمطلق دور الأحزاب السياسية في هذا المجال ، وبناءً عليه ، تكون الأدوار موزعة في تأليف الحكومة على ثلاث جهات وهي : رئيس الدولة ، والرئيس المكلف ، والأحزاب السياسية ؛ وأن دور رئيس الدولة يقوى ويضعف تبعاً لاستمرار دعمه من قبل الأغلبية التي انتخبته في البرلمان .

هكذا يمكننا القول إن دور رئيس الجمهورية في تأليف الحكومة في لبنان بعد التعديلات الدستورية ليس محدوداً كما دلت الممارسة كما أنه ليس مطلقاً ، ودوره يشبه في هذا المجال دور الرئيس الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة ، فعلى الرغم من أن نص المادة الثامنة من الفصل الثاني من دستور عام 1958 يعطي الرئيس حق تسمية الوزراء بناءً على اقتراح رئيس الحكومة ، فقد كان الرئيس « De Gaulle » يتدخل كثيراً في فرض وزراء على كل تشكيلة حكومية لا سيما بعدما أُصرَّ على استبدال « M. Giscard d'Estaing » بالسيد « M. Debré » وكذلك فعل خلفه ، الأمر الذي عزز دور الرئيس في هذا المجال ، لكن دوره يبقى قوياً فقط كلما كان لا يزال حائزاً على تأييد الأغلبية البرلمانية ، في حين يصبح دوره محدوداً عندما يفقد الرئيس تأييد هذه الأغلبية ويدخل في مرحلة التعايش « Cohabitation » مع رئيس الحكومة (3) .

وقد يتساءل البعض عن مفهوم " الاتفاق " الوارد في الفقرة الرابعة من المادة 53 من الدستور اللبناني ، ومفاد التساؤل هل أن تشكيل الحكومة يجب أن يتم بطريقة المناصفة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ؟

ويقول حسن الرفاعي في هذا المجال أن للرئيس الحق في أن يتحفظ على ترشيح شخص ما لدخول الحكومة وإذا لم يفرض رأيه يكون قد استقال طوعاً عن ممارسة صلاحياته (4) .

وهنا نشير إلى أن رئيس الجمهورية إلياس الهراوي روى أن عملية التأليف لم تكن سهلة .

كما نشير إلى أن طريقة تأليف الحكومة مرتبطة بشخصية كل من رئيسي الجمهورية والحكومة ، فالحكومة لها الدور الأساسي في التأثير على تأليف الحكومة . ما حدا بشبلي الملائم للقول إن وزن الرئيس الحريري غير الاعتيادي في المعادلة والوهج الدولي ، قد حجب بل سلب وأضمر دور رئيس الجمهورية (5) .

لكن هذا الواقع لم يبق سارياً في عهد الرئيس إميل لحود . وعلى الرغم من أن دستور عام 1990 جعل رئيس الجمهورية شريكاً فعلياً لرئيس الحكومة في عملية تأليف الحكومة . وعلى الرغم أيضاً من الشراكة القائمة بين رئيس الجمهورية وبين رئيس مجلس الوزراء في عملية تأليف الحكومة ، لكن واقع الحال والتجربة لم يؤكد ذلك وعليه فإننا نجد أن

الشراكة لا تعني بالضرورة أن تكون تناصيفية في عدد الوزراء أو في الحصص لجهة توزيع الحفائب الوزراية ، بقدر ما هي مشاركة بين نهجَي كلٍّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، بغية تمكين كل من هاتين السلطتين من القيام بمهامهما وواجباتهما الدستورية من دون طغيان سلطة على سلطة بحيث يكون واجباً على الرئيس أن يشارك ويوافق على إسم كل وزير مطروح (أي على كل الوزراء المطروحة أسماؤهم في التشكيلة الحكومية) بما يتفق ويتلاءم مع نهجه والمبدأ ذاته يطبق على الرئيسين معاً ، وإذا أحجم الرئيس عن ممارسة صلاحياته في هذا المجال يكون قد أحجم عن ممارسة أهمّ صلاحية دستورية إيقاها له دستور عام 1990.

(لمزيد من المعلومات راجع كتابنا عن موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد إتفاق الطائف).

الدكتور أنطوان أ. سعد - محام بالإستئناف - استاذ جامعي

- (1) محمد المجذوب : مرجع مذکور ، ص 332.
- (2) بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط من العام 2005 ، وبعدم استقالت حكومة الرئيس عمر كرامي ، الذي أعيدت تسميته لتأليف حكومة جديدة بقي شهراً ونصف من دون أن يتمكن من ذلك ، كما لم يتمكن الرئيس فؤاد السنيورة من تشكيل الحكومة إلا بعد مدة شهر على تسميته بسبب صعوبة الاتفاق مع الرئيس على التشكيلة المقترحة .
- (3) J. C. Colliard : Les régimes parlementaires contemporains, P.F.N.S.P, 1978, p. 185.
- (4) حسن الرفاعي : جريدة الأنوار العدد الصادر في 1998/10/9.
- (5) شبلي الملاط : الرئاسة اللبنانية بين الأمس والغد ، سجلات النهار ، الطبعة الأولى ، 1998، ص 28.